بيان جلسة رقم (٢٨) الثلاثاء (٢٠١٧/٤/٢٥) م
عدد الحضور: (١٦٦) نائباً.

بدأت الجلسة الساعة (١١:٥٥) ظهراً.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نيابةً عن الشعب نفتتح الجلسة الثامنة والعشرين، الدورة النيابية الثالثة، السنة التشريعية الثالثة، الفصل التشريعي الثاني. نبدؤها بقراءة آيات من القرآن الكريم.

– النائب علي حسين رضا العلاق:-

يتلو آياتٍ من القرآن الكريم.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

مجلس النواب العراقي بدايةً يهنئ الأمة الإسلامية بذكرى الإسراء والعراج، وأيضاً يعزي مجلس النواب العراقي بذكرى إستشهاد سيدنا الإمام موسى الكاظم، مستلهمين من موافقه نبراساً للإباء والحرية، وخلال هذين الإسبوعين مرت بعض الفواجع على بعض السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب، وفاة ذوي النائب فاضل الكناني، ووفاة والد النائبة رحاب العبودة، ووفاة شقيقة النائب علي محمد المالكي، ووفاة شقيق النائب عبدالسلام المالكي، وكذلك وفاة أخ النائبة عالية نصيف. نسأل الله سبحانه وتعالى لذويهم الصبر والسلوان، وللمتوفين الرحمة والغفران. أدعو مجلس النواب العراقي إلى قراءة سورة الفاتحة لشهداء العراق وللمتوفين.

(تم الوقوف لقراة سورة الفاتحة إلى أرواح شهداء العراق والمتوفين).

الآن بيان حول فاجعة قصف مدينة قلعة دزة من قبل النظام البائد.

– النائب هوشيار عبدالله فتاح عبدالله:-

يقرأ بياناً حول فاجعة قصف مدينة قلعة دزة من قبل النظام البائد. (مرافق)

(تم الوقوف لقراة سورة الفاتحة إلى أرواح شهداء العراق وشهداء قلعة دزة خصوصاً).

– السيد رئيس مجلس النواب:-

لإعلام المجلس الموقر خلال هذا الإسبوع أُرسل كتاب بتفسير مادة دستورية بناءً على طلب قُدم إلى المحكمة الإتحادية بشأن عمليات الإستجواب، وخلاصة القرار الذي تم إقراره لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الإتحادية العليا، وُجد أن الأمانة العامة لمجلس النواب، وبموجب كتابها في ٢٠١٧/٢/٩ وملحقه الكتاب المرقم ل١/٩٤٢٤٦ في ٢٠١٧/٤/١٦ تطلب من المحكمة الإتحادية تفسير النصوص المتعلقة بالمادة (٦١)/ثامناً/ه و (٦١)/سابعاً/ج من الدستور وتجد المحكمة الإتحادية العليا أن الإستفسارات المتعلقة بالمادة (٦١)/ثامناً/ه كالآتي:-

١ – المقصود بعبارة (مسؤولي الهيئات المستقلة)، الواردة في المادة المذكورة أعلاه، لا تنصرف إلى رؤساء الهيئات المستقلة فقط، وإنما تشمل أعضاء مجلس المفوضين كافة، إذا كانت القرارات تتخذ من قبلهم كافةً، سواءً كانت بالإتفاق أو بالأكثرية.

٢- تشمل مسؤولي الهيئات المستقلة المعينين وكالةً، لما هؤلاء من دور في إدارة هذه الهيئات، إذا كانوا قد مُنحوا الصلاحيات الكاملة والممنوحة للأصيل.

٣- بالنسبة لطلب تفسير المادة (٦١)/سابعاً/ج من الدستور تجد المحكمة الإتحادية العليا أن العبارة الواردة فيها، وهي (لمحاسبتهم في الشؤون التي تدخل في إختصاصهم، تشمل: إضافةً إلى الوزير المكلف أصالةً الوزير الذي يكلف بإدارة وزارة أخرى بالوكالة إذا مُنح الصلاحيات الممنوحة للأصيل كاملةً، وذلك بحكم كونه وزيراً صادق مجلس النواب على تعيينه وفقاً للدستور، ويجوز عند توفر الأسباب سحب الثقة عن ذلك الوزير إثر إستجوابه، وفقاً للنصوص الواردة في الدستور وفي النظام الداخلي لمجلس النواب.

٤ – ويجوز إستجواب الوزير لمحاسبته في الشؤون التي تدخل في إختصاصه عن الوزارة التي يديرها أصالةً، والوزارة التي يديرها بالوكالة في استجواب واحد، حيث لم يمنع الدستور أو النظام الداخلي لمجلس النواب ذلك.

٥ – يجوز إجراء إستجواب الوزير، وفقاً لأحكام الدستور والنظام الداخلي لمجلس النواب في حالة عدم حضوره جلسة الإستجواب – أي إستجواب غيابي – في مجلس النواب بعد تبلغه، ودون تقديمه معذرةً مشروعة، حيث يعد ذلك من باب الإقرار بما نُسب إليه في أسئلة الإستجواب، وتنازلاً عن حقه في الرد، وقد صدر هذا القرار بالإتفاق.

هذا قرار المحكمة الإتحادية الذي فسر بعض الإشكالات المتعلقة بجواز الإستجواب الغيابي، أو إستجواب الشخص إذا كان قد كُلف بالوكالة في إستجواب واحد من عدمه.

الآن جدول الأعمال. نقطة نظام، النائب محمود الحسن، والنائب عبد الرزاق محيبس، والنائبة أنغام.

– النائب محمود صالح عاتي الحسن (نقطة نظام):-

طبعاً يعد هذا القرار تطوراً في وظيفة مجلس النواب في الرقابة، ولكن كنا نتمنى من هيأة الرئاسة أن تطلب إستيضاحاً ثانياً أو تفسيراً ثانياً حول مسألة مهمة (أجاز للمعينين بالوكالة إستجوابهم)، والنظام الداخلي يقول (عقب أو إثر كل إستجواب تحدث مناقشة، ومن ثم التصويت بالقناعة، ومن بعدها التصويت بالإقالة من عدمها)، إذا كان بالوكالة، وهو معين بقرار من مجلس الوزراء، فهل أن مجلس النواب له الحق بالرقابة على مشروعية قرارت مجلس الوزراء؟ وبالتالي له الحق بإلغائها؟ هذه النقطة نتمنى وحبذا مفاتحة المحكمة الإتحادية بشأنها.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

اللجنة القانونية. يمكن الطلب بذلك.

آخر مداخلة، النائب عبدالرزاق محيبس، حتى نأتي إلى جدول الأعمال (تصويتات)، ثم نقاط النظام يمكن الإستماع لها، إذا كانت متعلقة بسير العمل.

– النائب رزاق محيبس عجيمي تويلي (نقطة نظام):-

أطالب مجلس النواب العراقي برد قوي على تصريحات الرئيس التركي رجب طيب أردوكان، التي هي بمثابة تصريحات عدوانية إستفزازية نال بها من مجلس النواب العراقي، ومن أبناء الحشد الشعبي، بحيث قال: أن مجلس النواب العراقي يشرع قوانين لمنظمات إرهابية.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

مجلس النواب يرفض المساس به، وما يصدر عن مجلس النواب يُحترم.

– النائب رزاق محيبس عجيمي تويلي:-

أنا أطالب برد قوي أثناء الجلسة، وليس خارج الجلسة.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

أكتب في ذلك ويتلى في داخل المجلس ويصوت عليه.

هل نستطيع المضي بجدول الأعمال؟

– النائب كاوه محمد مولود حويز:-

قامت الطائرات التركية اليوم ومنذ الصباح الباكر بقصف مواقع في قضاء سنجار وجبل قره جوغ وأدى القصف إلى أستشهاد عدد من قوات البيشمركة وقوات حماية سنجار، وهذه ليست المرة الأولى التي تقوم بها تركيا بقصف مواقع داخل الأراضي العراقية وتقوم بخرق السيادة العراقية، لذا نطالب مجلس النواب الموقر بأصدار قرار إدانة وشجب لهذه التدخلات التركية وأيضاً إلزام الحكومة الأتحادية بأتخاذ موقف حازم من ذلك ووضع حد لهذه الأنتهاكات المتكررة لسيادة العراق، نطالب لجنة العلاقات الخارجية أن يكون لها موقف وبيان بهذه الخصوص.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

نطلب من لجنة الأمن والدفاع إصدار بيان بهذا الخصوص.

– النائبة انغام حوشي سالم الشموسي:-

يوم ٣/١٩ قدمت إلى هيأة الرئاسة طلب يتضمن توجيه سؤال إلى السيدة وزيرة الأسكان والإعمار، إلى الآن لم نعرف الأجراء الذي أتخذته هيأة الرئاسة الموقرة تجاه هذا السؤال، وكذلك هناك عدة أسئلة وجهت من قبل السادة النواب إلى الآن لم يتخذ بها أي أجراء.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

ملف الأسئلة حتى يطرح الآن، لكن ما تم تحديده من خلال التواصل مع بعض الوزراء توقيتات ثابتة والبعض الآخر إلى يوم الخميس المفروض أن التوقيتات تكون ثابتة جداً. ما يتعلق بوزير النفط قدم سؤال فيما يتعلق بالأسئلة الشفهية من قبل النائب (ناظم كاطع) والنائب (عبد القهار) وهي أسئلة متباينة والنائبة (حنان سعيد الفتلاوي) وقد أحيل في ٢/٢٦، وسؤال آخر في ٣/١٥، وتمت مخاطبة الوزارة بكتب وتم تحديد الموعد يوم ٥/٩، فيما يتعلق بوزارة النقل. وزيرة البلديات والاعمار والأسكان قدم سؤال من قبل النائبة (أبتسام هاشم) والنائب (عواد العوادي) والنائبة (أنغام الشموسي) والنائبة (زينب ثابت كاظم) وقد أحيلت الكتب في ٣/١١، ٣/٩، ٢/٢٥، ٣/٢٦، خلال هذين اليومين سوف يتم تحديد الموعد ويوم الخميس سوف نعلمكم به. السيد رئيس مؤسسة السجناء السياسيين قُدمَ من قبل النائب (عبد الاله النائلي) والنائبة (هدى سجاد) في ٢/٢٢، ٣/٩، وأيضاً يوم الخميس سوف نعلمكم بالتوقيت لحضور السيد رئيس مؤسسة السجناء. السيد وزير الكهرباء، قُدم سؤال من قبل النائبة (حنان سعيد الفتلاوي) والنائب (هاشم راضي جبار) والنائب (عبد القهار مهدي محمد) وقد خُطِبت الوزراة يوم ٢٠١٧/٢/٢٥. السيد رئيس الهيأة الوطنية للأستثمار قُدم سؤال من قبل النائب (برهان كاظم عبد الله) والنائبة (زينب ثابت) وتمت الإحالة في ٢/٢٥، ٣/٢٦، أيضاً سوف يتم أعلامكم يوم الخميس بالموعد لحضور السيد رئيس الهيأة. وزير التعليم العالي والبحث العلمي قُدم سؤال من قبل النائبة (محاسن حمدون) والنائبة (عالية نصيف) وأيضاً النائبة (عالية نصيف) والنائب (محمود رضا أمين) وأيضاً النائب (محمود رضا أمين) والنائب (زانا سعيد) والنائبة (حنان سعيد) وقد رفعت بكتب في ٣/٢٦، ٤/٩، ٣/٢٦، وسوف يتم أعلام السادة النواب يوم الخميس بموعد حضور السيد الوزير. السيد وزير التجارة قُدم سؤال من قبل النائب (أمين بكر) والنائب (احمد سليم) والنائب (عبد الكريم علي عبطان) وأحيل في ٣/٢٦، ٤/٩، وسوف يتم أعلامكم خلال هذا الأسبوع بموعد الحضور. السيد وزير الموارد المائية قُدم سؤال من النائب (أمين بكر محمد) أحيل في ٣/٢٦، أيضاً يتم تحديده خلال هذا الأسبوع. السيد رئيس ديوان الرقابة المالية قُدم سؤال من قبل النائب (مشعان ركاض ضامن) والنائب (عبد القهار مهدي محمد) لم يتم رفع السؤال لحد الآن وينبغي ذلك ويتم تحديد الموعد. السيد رئيس مجلس محافظة النجف، هذا فيه نَظر. السيد رئيس المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات قُدم سؤال من النائبة (سروة عبد الواحد) والنائبة (هدى سجاد) أيضاً لم يرفع ويتم تحديد الموعد. السيد وزير المالية قُدم سؤال من قبل النائب (حيدر ستار

فرحان) تمت مخاطبة الوزارة بكتاب وسيتم تحديد الموعد. كذلك السيد رئيس مجلس الوزراء، غير موجودة الأسئلة المقدمة بهذا الخصوص، يتم إعلامنا بها.

– النائب عبد الرحيم جاسم محمد الشمري (نقطة نظام):-

كما أشار الأخ (كاوه) قام الطيران التركي بقصف جبل سنجار، بخمس مواقع وأستشهاد خمسة مواطنين من أهالي سنجار، أنا أطالب بالأدانة اليوم، وأريد التصويت على هذا الموضوع.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

هذه ليست نقطة نظام، لجنة الامن والدفاع تُعد الآن صيغة بهذا الجانب وتعرض على المجلس الموقر، تُشرك لجنة العلاقات الخارجية.

*الفقرة ثانياً: التصويت على موضوع قناعة أو عدم قناعة مجلس النواب بأجابات السيد رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

السياق المتبع بشأن عملية الأستجواب، فيما يتعلق بالأسئلة أستكمالاً، بالنسبة للسيد رئيس مجلس الوزراء قُدمت أسئلة من قبل النائبة (عالية نصيف) وأيضاً سؤال آخر من قبل النائبة (عالية نصيف) والنائب (محمود رضا أمين) وأيضا من قبل النائب (محمود رضا أمين) ومن قبل النائب (زانا سعيد خضير) ومن قبل النائبة (حنان سعيد الفتلاوي)، رُفِع بعضها في ٣/٢٦، ٤/٩، ٣/٢٦، وينتظر تحديد الموعد وأعلام المجلس بذلك، السياق المتبع بشأن عملية الأستجواب أنه بعد الأنتهاء من عملية الأستجواب فأن الحكم بشأن القناعة للأجوبة التي قُدمت من قبل السيد المُستَجوب هو مجلس النواب، من خلال التصويت على قناعته من عدمها بالأجوبة التي قُدمت بهذا الخصوص، وبحسب النظام الداخلي إذا وافق المجلس أو أقتنع بالأجوبة المقدمة عُدَت المسألة منتهية وبخلاف ذلك من حق المُستَجوب أو عدد من السادة النواب أن يقدموا طلب سحب الثقة على السيد المُستَجوَب إذا لم تحصل القناعة بالأجوبة التي قدمها، وحيث إن مجلس النواب العراقي قد أجرى عملية أستجواب قُدمت من النائبة (ماجدة التميمي) للسيد رئيس المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات ومنه مجلس المفوضين في عملية ديمقراطية جَرت في الحالة الطبيعية والسياق المُتبع بهذا الخصوص أن يصوت المجلس الموقر عن قناعته من عدمها بالأجوبة التي قُدمت إثر عملية الأستجواب، أُعلم المجلس الموقر أيضاً أن هناك طلب قُدِم بتأجيل التصويت على قناعة المجلس بأجوبة السيد رئيس المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات (تحية طيبة تفضلكم بتأجيل التصويت على القناعة بأجوبة مفوضية الأنتخابات إلى يوم الخميس الموافق ٢٠١٧/٤/٢٧ وذلك لتوزيع الوثائق على أعضاء مجلس النواب لِما لذلك من أهمية في توليد القناعة بالأجوبة التي تم الإدلاء بها) قُدمت من النائبة الدكتورة (ماجدة التميمي).

السيدات والسادة الحالة الطبيعية أن يَطلع المجلس الموقر على الأسئلة وعلى الاجوبة وإذا شاء أن يطلع على الوثائق المعطاة بهذا الخصوص، وبالتالي جرى الإيعاز بتوزيع الوثائق إلى السيدات والسادة أعضاء المجلس، السيدة النائبة هل يوجد حديث بخصوص هذا الطلب؟ لأن المجلس في نهاية المطاف هو الذي سوف يحدد الموقف بخصوص طلبكم.

– النائبة ماجدة عبد اللطيف محمد التميمي:-

مثلما كتبت في طلبي.

أولا: أنا سلكت الطرق الدستورية والقانونية ومارست حقي الرقابي واستجوبت مفوضية الانتخابات، لكن أنا أريد أن أقدم الوثائق للسيدات والسادة أعضاء مجلس النواب الموقر كي يطلعون على جميع الذي أنا عرضته لأن البعض منهم بسبب ظرفه يمكن لم يكن موجود، المفروض أنه قبل أن يصوت يكون لديه الوثائق وهذا حقه الطبيعي للنائب كون أنه يطلع على جميع الوثائق قبل التصويت.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات والسادة أعضاء المجلس هل من الممكن تأجيل التصويت في هذه الفقرة الى يوم الخميس القادم؟

نعرض الأمر على المجلس الموقر من يرغب بتأجيل التصويت الى يوم الخميس القادم، تصويت. السيدات والسادة الأعضاء، إذا تأذنون فقط نحسب العدد الكلي، ممكن تتفضلون لأن الموضوع دقيق ومهم.

الذين صوتوا بالتأجيل (١٠٥) لكن ننتظر العدد الإجمالي (٢١٩). لم تحصل الموافق بعملية تأجيل القناعة من عدمها إلى يوم الخميس القادم.

(تم التصويت بعدم الموافقة على تأجيل التصويت على القناعة من عدمها بأجوبة مفوضية الأنتخابات إلى يوم الخميس القادم).

– النائب ضياء نجم عبدالله الاسدي:-

سيادة الرئيس كانت هنالك أغلبية واضحة تطالب بإعادة التأجيل أو تأجيل التصويت بالقناعة من عدمها الى يوم الخميس ويبدوا أن هنالك خطأ في العد، لذلك نرجو أعادة العد مرة أخرى، لأن واضح تماماً أن هنالك أغلبية حسب قناعاتنا وحسب رؤيتنا أن هنالك أغلبية تطالب بالتأجيل.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

يوجد خيارين، أذا تسمحون.

السيدات والسادة الأعضاء هل تفضلون أن نعطي لأنفسنا عملية تداول لربع ساعة أو نصف ساعة يمكن أن تحصل بين أطراف خارج القاعة لغرض حسم الأمر؟ أما بالتصويت اليوم أو بالتأجيل كي لا نحدث حالة من الانقسام في رأي المجلس.

الآن مرة أخرى سوف أعيد عملية التصويت، عملية التصويت تعاد.

الآن السؤال الذي يُطرح، من يرغب من السيدات والسادة أعضاء المجلس بتأجيل التصويت بالقناعة الى يوم الخميس؟ من يرغب الى يوم الخميس؟ يقوم برفع يديه.

أيضاً العدد (٢٢٠) من صوت (١٠٤).

(لم تحصل الموافقة بتأجيل التصويت على القناعة من عدمها).

دائما السياق الذي نمضي به بالقناعة تكون علنية لكن في قضية الإقالة من عدمها تكون وغير ذلك هذه تكون في أتجاه السر.

السيدات والسادة اعضاء المجلس، الآن إلى الفقرة المتعلقة بقناعة المجلس من عدمها بشأن (٢٢٠) صوت على التأجيل (١٠٤).

الان السؤال الذي يطرح بهذا الخصوص أزاء الفقرة المتعلقة بالتصويت على موضوع قناعة أو عدم قناعة مجلس النواب بإجابات السيد رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، من من السيدات والسادة أعضاء المجلس مقتنع؟

– النائب ضياء نجم عبدالله احمد الاسدي:-

هذا موضوع مهم رجاءً، لا يمكن سيادة الرئيس، الكثير من القرارات صوت عليها مجلس النواب بطلب من أعضاء مجلس النواب بالاقتراع السري ونحن نطالب بما أن المستجوب.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

القرار هو قرار المجلس، أنا أعرض هذا الطلب أيضاً إلى المجلس الموقر، لأن الأصل فيما يتم التصويت بشأنه أن يكون علنياً، هناك طلب باعتبار التصويت بالقناعة من عدمها سرياً، ولذلك المجلس الموقر، صلاحيتنا تدخلنا في هذا الجو في جملة من علامات الاستفهام، أتحدث والمجلس الموقر هو الذي يقرر، من يرغب بأن يكون التصويت بالقناعة من عدمها سرياً؟ تصويت. القناعة من عدمها سرياً، الأصل علني. احسبوا العدد، الحضور، السيد المقرر أيضاً ساعدهم بذلك. السيدات والسادة الحضور(٢١٨) الذين صوتوا بالتصويت السري (١١٣)، حصلت الموافقة أن يكون التصويت بالقناعة من عدمها سرياً.

(تم التصويت بالموافقة على ان يكون التصويت بالقناعة من عدمها سرياً).

إذن البرلمانية والعلاقات تقومون بترتيب كل التجهيزات اللازمة لإعتبار عملية التصويت سرية، إلى حين تهيئة الإجراءات بهذا الخصوص.

*الفقرة ثالثاً:- التصويت على صيغة قرار بخصوص إلزام الجهات المعنية بتطبيق حماية المنتج الزراعي الوطني (اللجنة القانونية).

اللجنة القانونية يتفضلون بقراءة صيغة القرار، لجنة الزراعة والمياه يتفضلون، النائب رئيس اللجنة الزراعة والمياه.

– النائب فرات محمد عبد حسن التميمي:-

شكراً للسيدة النائبة مقدمة الطلب. السيد الرئيس، نحن كلجنة عملنا في ورشة برعاية السيد النائب الأول في معرض بغداد الدولي تعلقت بدعم المنتج الوطني الزراعي يوم الاثنين ٢٠١٧/٣/٢٠، وأصدرت الحقيقة الورشة والمؤتمر عدد من التوصيات، كان أ برزها التأكيد على تفعيل مجمل التشريعات التي تحتاج إلى تفعيل تطبيق، أكدنا على الجهات المعنية وهي القوانين التي تتعلق.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

جنابك لماذا لا تتفضل هنا وتقرأ صيغة القرار؟

– النائب فرات محمد عبد حسن التميمي:-

السيد الرئيس، نحن طبعاً كلجنة لم نشترك بصياغة، لكن سبق هذا القرار نحن كلجنة برعاية السيد النائب الأول عقدنا ورشة متعلقة بدعم المنتج الوطني، وأكدنا على مجمل التوصيات وقمنا برفعها إلى الحكومة وتتعلق بحماية المنتج الوطني، وأكدنا على تفعيل تشريعات أبرزها قانون حماية المستهلك رقم (١) لسنة ٢٠١٠ وقانون حماية المنتجات الوطنية رقم (١١) لسنة ٢٠١٠ وقانون المنافسة ومنع الاحتكار رقم (١١) لسنة ٢٠١٠ وقانون التعرفة الكمركية رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٠ المعدل بالقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٣، طبعاً نحن كلجنة داعمين لهذا القرار لكن نحتاج من الجهات المعنية والمنافذ الحدودية للمحافظات أن تلتزم بتطبيق هذه التشريعات، لا يوجد أي فائدة اذا صوتنا على قرار ولم يأخذ مداه في التطبيق، السيد الرئيس أنا رأيي مع تشريع القرار ومع التصويت على القرار، ولكن بضمان أن تقوم بتنفيذه الجهات المعنية.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

أذاً نقرأ صيغة القرار، السيدات والسادة أعضاء المجلس، ممكن المداولة خارج القاعة إذا تسمحون إلى حين اكتمال عملية تجهيز التصويت.

– النائب كاظم عطية كاظم الشمري:-

السيد الرئيس، جرت العادة في مخاطبات ومكاتبات وزارة الزراعة، أن يذكر اسم أو كلمة رزنامة وكلمة الرزنامة هي كلمة غير عربية وعلى ما اعتقد هي كلمة تركية، في مثل هذا القرار أتى كلمة الرزنامة مرتين، فأعتقد أن نستبدلها (بالتوقيت الزراعي) وليس (بالرزنامة الزراعية).

– السيد رئيس مجلس النواب:-

اللجنة المختصة.

– النائب جبار عبدالخالق عبد الحسين العبادي:-

هذا القرار الذي صدر هو أساساً توجد قوانين وتشريعات نافذة تنص عليه بالتالي يعني هذا القرار لا يمكن أن يكون أكثر قوة وتأثير من القوانين، أذا نحتاج فعلاً نبحث عن آلية منتجة فلنعمل على تشكيل لجنة من الزراعة ومن لجنة الأمن والدفاع واللجنة المالية على إعتبار أنه يوجد موضوع يتعلق في المنافذ الحدودية رغم صدور القرار من وزارة الزراعة لكن يوجد خلل في التطبيق، يوجد خلل في التنفيذ فلكي يكون الأمر فعال ومؤثر تشكل لجنة من اللجان المعنية هي تتابع هذا الموضوع خصوصاً خلال الموسم الزراعي الذي تنتج فيه هذه المحاصيل أما صدور قرار فقط في هذه الشكلية سوف يكون مجرد إسقاط فرض ولا ممكن يكون له تأثير على أرض الواقع.

– النائب رياض عبد الحمزة عبد الرزاق الغريب:-

تم كتابة رسالة الى دولة رئيس الوزراء وهو في الجلسة في الأسبوع الماضي وطرح في مجلس الوزراء وتم أتخاذ الإجراءات، الإشكال في التنفيذ في المنافذ الحدودية وليس الإشكال بالقرار.

مجلس الوزراء عادةً يصوت خلال هذا الموسم لكن الإشكال في التنفيذ ولذلك أنا أُؤيد المقترح الذي طرحه الأستاذ جبار العبادي لنعمل على متابعة عملية تنفيذه في المنافذ الحدودية.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

إذن الإشكال ليس في القرار وإنما في التنفيذ كي تركزون عليه، دعونا ننتهي الى صيغة القرار طوال ما لدينا الآن نصاب نستطيع أن نصوت.

– النائبة زينب ثابت كاظم الطائي:-

أضم صوتي الى صوت الأخوة النواب الأستاذ جبار والأستاذ رياض، المشكلة ليست مشكلة تشريعات سيادة الرئيس أصلاً نحن لدينا قانون لحماية المنتج المحلي وأيضاً تصدر قرارات من الجهات المعنية في هذا الخصوص، المشكلة مشكلة رقابة حدود بالتالي ما فائدة أن يكون لدينا قرار بدون معالجة المشكلة الرئيسية، أساساً لدينا قوانين ولدينا قرارات لحماية المنتج المحلي يعني هذا سوف لا يضيف أي شيء على حماية المنتج المحلي مجرد قرار يصوت عليه مجلس النواب دون معالجة المشكلة الحقيقية.

– النائب علي مانع عطية البديري:-

بما يتعلق بالقطاع الزراعي هذه دورتنا الانتخابية سوف تنتهي والى حد الآن لم نخرج لا بقرار ولا بقانون يخص القطاع الزراعي دائما جميع القوانين التي تخص القطاع الزراعي تنطرح هنا، نحن حتى القوانين يعني لدينا أهم القوانين قانون (٣٥) الى حد الآن يطرح ويتم تأجيله وقد وصل الى مرحلة التصويت وحاليا سوف نعيد القراءة الاولى والقراءة الثانية، لدينا قانون أفراز الاراضي الزراعية معطل، لدينا هذا القانون المهم هو قانون حماية المنتج يعني نحن لدينا شريحة كبيرة في المجتمع العراقي تعاني معانات كبيرة بسبب حماية المنتج، تدخل لنا سلع متعددة وكبيرة زراعية وأغلبيتها هذه السلع هي أصبحت سبب لأمراض مستعصية في البلد، يا سيادة الرئيس

نحن يجب أن نعطي أهمية الى هذا الموضوع ويجب أن نصوت على هذا القانون أو هذا القرار وكل قرار يخص القطاع الزراعي يجب أن نعطيه أهمية خاصة.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

تفضلوا لجنة الاقتصاد والاستثمار أيضاً ضمن الذين يقرؤون القرار، تتفضل النائبة نجيبة نجيب هنا.

– النائب حسن خضير عباس الحمداني:-

نحن جميعنا نعرف بأنه، انا شكراً جزيلاً للإخوان الذين طرحوا هذا الموضوع ونحن نعرف مدخلات البلد بشكل واضح هي في العراق نفطية وزراعية لكن القطاع الزراعي بعيد عن الدعم بشكل واضح ولهذا لا توجد مدخلات الى البلد بشكل طبيعي، هذا الأمر يجب أن تكون هنالك استراتيجية واضحة هذه استراتيجية تصب بمصلحة الحكومة من جنبتين، الجنبة الأولى من حيث التشريع والتصويت عليها والجنبة الأهم من حيث التنفيذ فيحتاج لجان تنبثق من مجلس النواب ومن الجهات التنفيذية كي نتابع هذه المواضيع وخاصة في المواسم الزراعية المهمة التي تذهب بعيد عن.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

اللجنة المختصة تفضلوا بقراءة القرار صيغة القرار، السيدات والسادة أذكروا جانب من التعقيب وبعد ذلك صيغة القرار.

– النائب محسن سعدون احمد سعدون:-

هذا القرار وقع عليه (٥٢) نائباً وتمت إحالته على اللجنة القانونية وتمت دراسة القرار ووجدنا بأن القرار هو دعم للفلاح لتسويق المنتج الزراعي ويتعلق بالمحاصيل الزراعية الموسمية وتأجيل هذا الموضوع في اللجان سوف يكون له تأثير ولذلك نحن سوف نقرأ هذا القرار أمام مجلس النواب للتطبيق.

يقرأ قرار إلزام الجهات المعنية بتطبيق حماية المنتج الزراعي الوطني.

– النائبة نجيبة نجيب ابراهيم خالد:-

أي قرار يصدر من البرلمان لدعم المنتوج المحلي نحن كلجنة إقتصاد وإستثمار داعمين له لكن سيادة الرئيس هنالك أيضاً خلل، لدينا قوانين مثل الوكالات التجارية تنظيم الوكالات التجارية الآن لدينا بعض المقترحات نحتاج نضمنها لدعم المنتوج المحلي لكي يكون هنالك تفضيل للمنتوج المحلي لكن حقيقةً القرارات تتخذ داخل اللجان بالأغلبية على سبيل المثال منع دخول السلع أياً كانت للأراضي العراقية والحدود نحن قدمنا مقترح الى اللجنة لكن لم يأخذ موافقة من اللجنة بأعتبار حتى منافذ إقليم كردستان ضمن هذه المناطق التي يتم الحظر فرض الحظر أو المنع يعني، وهذا المقترح قد جاءنا من حكومة أقليم كردستان واللجنة مررت المقترح بالأغلبية، لا سيادة الرئيس توجد قوانين مهمة تابعة الى هذا الموضوع، فلا بد أن تكون هناك جميع القوانين التي تشرع تكون داعمة لهذا القرار.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

السيدات والسادة الاعضاء.

الآن سوف نبدأ في عملية التصويت، ممكن الجرس لأنه لا نستطيع أن نبدأ في أي عملية تصويت إذا لا يوجد لدينا نصاب.

الآن الجرس مرة أخرى وأخيرة السيدات والسادة أذا تحتاجون أن تبدؤون عمليات تصويت أحضروا نصاب، الآن أحسبوا لنا النصاب أذا أكتمل سوف نبدأ في عملية التصويت على هذا القرار وحتى على القناعة في مفوضية الانتخابات، تتفضلون أماكنكم السيدات والسادة الاعضاء.

البرلمانية ممكن أسماء السادة أعضاء المجلس، الاسماء قوائم الاسماء.

السيد رئيس اللجنة القانونية أقرأ صيغة القرار سوف يتم التصويت عليها.

– النائب محسن سعدون احمد سعدون:-

طبقاً الاحكام المادة (٥٩) ثانياً والمادة (١٣٨) خامساً (أ) من الدستور صدر القرار الاتي قرار رقم (...) لسنة ٢٠١٧ قرر مجلس النواب بجلسته المرقمة في ٢٠١٧ ما يأتي: نظراً لتوفر المحاصيل الزراعية الموسمية في العراق ودعماً للفلاح لتسويق المنتوج الزراعي ودعماً للمنتوجات المحلية في موسمه، قرر مجلس النواب الزام الجهات المعنية بتطبيق قانون حماية المنتج الوطني والعمل بالرزنامة الزراعية وغلق الحدود ومنع استيراد ودخول السلع المشمولة بالرزنامة الزراعية بغية انعاش الوضع الاقتصادي للفلاحين والسوق المحلي من المنتوجات الزراعية الوطنية.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

التصويت على صيغة القرار.

(تم التصويت بالموافقة).

السيدات والسادة، اللجان المعنية بصيغة القرار الذي تم قراءته والتصويت علية الآن تكلف بمتابعة تنفيذ القرار وفي خلاف ذلك يستدعي المجلس الجهات المعنية لبيان أسباب الأعذار لعدم التنفيذ، هذه ايضاً صيغة تضاف الى صيغة القرار الذي تم التصويت علية الان.

التصويت على إضافة هذه الفقرة على صيغة القرار، اللجان المعنية تكلف بالمتابعة وفي حالة عدم التنفيذ يستدعى الى المجلس لبيان التلكؤ.

(تم التصويت بالموافقة).

* الفقرة رابعاً: التصويت على مقترح قانون التعديل الثالث لقانون المفوضية العليا لحقوق الانسان رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠٨ (لجنة حقوق الإنسان).

– النائب أرشد رشاد فتح الله الصالحي:-

يقرأ قانون التعديل الثالث لقانون المفوضية العليا لحقوق الانسان.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

اللجنة المختصة يمكن الاقتصار على مراقبة لعملية الاختيار من قبل لجنة الخبراء، لان تحصيل حاصل ما بعدها وتفسير لها أم على نفس النص.

– النائب محمود صالح عاتي الحسن:-

فيما يتعلق بتشكيل هذه اللجنة رغم أن هناك إشكالاً دستورياً بعضوية من يمثل اللجنة أنا لا أريد أن أبين هذا الإشكال بالوقت الحاضر طالما واصل مراحل نهائية ولكن المشكلة الصريحة الواضحة هو دخول مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عضواً، أي ضمن الهيكل الخاص بالجنة التي تعمل برئاسة مجلس النواب، هنا إشكال

دستوري واضح باعتبار أن هذه اللجنة هي تضم أفراد الشعب العراقي، نعم يكون لها دور مراقب هذا تحصيل حاصل، مكتب حقوق الإنسان بموجب ميثاق الأمم المتحدة وبموجب ميثاقه الخاص له السلطة بمراقبة أي عمل يتعلق بحقوق الإنسان سواء نص عليه أو لم ينص، فالإكتفاء بالبند ثانياً ورفع عضوية مكتب حقوق الإنسان في اللجنة بأعتبار أن هذه تعد فيها نوع من التشوية لصيغة هذا القانون.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

ما هو رأيك؟

– النائب محمود صالح عاتي الحسن:-

فقط رفع عبارة (ومكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان) فقط هذه العبارة من المادة (٧) ولا بأس أن يبقى البند ثانياً يبقى مراقب ونقول المكتب مراقب يأتي يحضر ويراقب كما هو معتاد لا شيء في ذلك فقط كلمة عضو يشطب.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

هذا الذي قصدته أن دون تفسير ما تريدون هل توافقون على إعداد صيغة مقبولة من قبل اللجنة القانونية، لأن النص يفسر نفسه.

– النائبة أشواق نجم الدين عباس الجاف:-

نحن نريد الأمم المتحدة تكون عضو لمراقبة عضو ومراقب طبعاً القانون عضو لمراقبة المفوضية لضمان شفافية العملية لكن نحن لدينا مشكلة الآن، المشكلة التي تعرقلنا ولا تدعنا نتقدم، هل هو له حق التصويت؟ أم ليس له حق التصويت؟ هو يريد أن يصوت نحن كلجنة خبراء ومع مستشار رئيس مجلس النواب فسروا المادة أنه ليس لهم حق التصويت حتى نحسم الموضوع ارتأينا أن نعدل هذه الفقرة.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

الإشكال السيدة (أشواق) بالصياغة القول أن الأمم المتحدة وجودها في اللجنة عضو مراقب فقط هذا دال على المعنى.

– النائبة أشواق نجم الدين عباس الجاف:-

هذا سوف يعود على النص الأصلي يجب أن نقول له حق التصويت أم ليس له حق التصويت.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

مراقب ليس له حق التصويت.

– النائبة أشواق نجم الدين عباس الجاف:-

في النص الاصلي موجود لكن مشكلته تفسير يقول يجب أن أصوت فنحن ارتأينا أن نفسرها بهذا الشكل حتى يكون واضح، أنه عضو مراقب فقط ليس له حق التصويت.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

تم تعديل الصيغة ممكن أن تقرأ السيد رئيس لجنة حقوق الإنسان إقرأ الصيغة.

– النائبة أشواق نجم الدين عباس الجاف:-

تقرأ المادة (٧) مع التعديل المقترح.

– النائبة آلا تحسين حبيب الطالباني:-

ملاحظة المادة (٧) يشكل مجلس ويدخل كذا هذا جميع جيد أما أن نذكر نحن في قانون عراقي في مجلس النواب أن الأمم المتحدة ليس لديها حق تصويت هذا لا يجوز ليس معناه أن ليس له حق، دور الأمم المتحدة نحن لدينا مخاوف أو توجد حالات أخرى أن الأمم المتحدة تتدخل في تصويت على قرارات مجلس النواب نحن لدينا دستور، والأمم المتحدة موجودين في العراق بقرار أممي أن دورهم تشاوري أنت تأتي اليوم البرلمان فقط يصوت البرلمان السلطة التشريعية في العراق، متى الأمم المتحدة تدخل في قراراتنا في تصويت على قرارات مجلس النواب فمجرد الإشارة الى هذا الموضوع في قانون عراقي لا يجوز لأن الأمم المتحدة لديها قرار أممي دوره تقديم المساعدة والمشاورة، فأعتقد عدم ذكر هذا الموضوع وضمها بالنظام الداخلي للجنة الخبراء فقط.

– النائب علي يوسف عبد النبي الشكري:-

فقط أريد التوضيح لأخواني وزملائي في مجلس النواب ما حدث من إشكال منذ أكثر من ستة أشهر مفوضية حقوق الأنسان أنتهت مدتها وجلسنا مع ممثل الأمم المتحدة لمقابلة المتقدمين للمفوضية الجديدة، ممثل الأمم المتحدة أصر على أن يصوت على المفوضين العراقيين وبالتالي جاء المتقدمين للمقابلة وأرسلت الأمم المتحدة كتاب طلبت التأجيل والتريث في مقابلة المتقدمين وأصرت على أن يكون لهم حق التصويت، حتى أبين للأخوة أعضاء مجلس النواب ما حدث من أشكال.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

الآن طلب من اللجنة بتأجيل التصويت الى حين أعداد الصياغة النهائية، لا بد من الأخذ بنظر الأعتبار ملاحظات اللجنة القانونية والجهات المختصة، السيدات والسادة في الجلسة الماضية كان قد قدمت توصيات لمنتدى سامراء المتعلقة بفعاليات الأسبوع السياحي الأثاري المنعقد في جامعة سامراء وتليت على المجلس جملة من التوصيات، الآن أطلب من المجلس الموقر أقرار والتصويت على التوصيات التي تليت على مسامع المجلس الموقر بشأن الآثار والحفاظ عليها، تصويت.

(تم التصويت بالموافقة).

السيدات والسادة الآن نرجع الى فقرة التصويت على موضوع قناعة مجلس النواب من عدم قناعته بأجابات السيد رئيس المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات، الصيغة المتبعة هي الآتي، هناك لجنة تتلى الاسماء بالتسلسل الموجود ويستلم كل شخص من السيدات والسادة أعضاء المجلس ورقة ويوقع ويدلي بصوته ضمن الصندوق المعد بهذا الخصوص، السؤال المطروح الى المجلس الموقر من هو مقتنع بأجابة السيد رئيس المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات يؤشر على (نعم) ومن ليس مقتنع يؤشر على (لا)، الورقة ليست لسحب الثقة أنما للقناعة، تعدل الصيغة (نعم) للقناعة و(لا) للقناعة لأن الورقة يوجد بها سحب ثقة وهذا لا يعتد به الحديث عن القناعة من عدم القناعة.

– النائب فريد خالد داخل الشعلان:-

سيادة الرئيس، مجلس النواب الموقر بجلسته حول منع أستعمال وأنتشار الأسلحة الكاتمة للصوت وقد صادق رئيس الجمهورية على هذا القانون الذي تم أقراره بالجلسة المرقمة (٣٨) الفصل التشريعي السابق في يوم ١٢/٢٦ وقد قام (٤٤) نائب بتقديم طلب بتعديل الفقرة الثانية الخاصة بمن يصنع السلاح وكان الحكم عليه بالسجن المؤبد في حين أن من يشرع بالقتل أو يقتل بالسلاح الكاتم للصوت يحكم عليه بالأعدام ولأن أصل التصنيع هو الذي يجعل الأنسان يستخدم السلاح الكاتم للصوت لذلك قام (٤٤) نائب بتقديم طلب بتعديل المقترح أن المصنع يشمل.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

طلب تعديل مقترح قانون، يحال الى اللجان وسنتابع الموضوع.

– النائب مطشر حسين عليوي السامرائي:-

سيادة الرئيس، بخصوص المادة (٣٨) الأخوة في لجنة حقوق الأنسان أعترضوا على صيغة القرار وأنا في الوقت الذي أشيد بكفاءة الأجهزة الأمنية والجهود التي بذلت والأرواح التي أزهقت في سبيل تحرير الموصل، اليوم حقوق الأنسان في الموصل الأطفال والشيوخ والنساء يموتون جوعاً فالسؤال سيادة الرئيس لمجلس النواب، ماذا سيقدم مجلس النواب لمن تقطعت بهم السبل وأضطر الى أكل الحشيش وهم عراقيين ورب العالمين يقول(ولا تزر وازرة وزر أخرى)؟ أليس الأجدر يا سيادة الرئيس أن يصدر مجلس النواب قرار يبقى لتتحدث به الأجيال بأن مجلس النواب وقف مع محنة الاطفال وأجبار الحكومة على أنزال مواد غذائية جافة لأطفال ليس لهم الأ الله ثم أن مجلس النواب قادر على هذا، التخلي عن هذا المبدأ سوف لن.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

نعم، لجنة حقوق الأنسان، الأن سنبدأ مرة أخرى السيدات والسادة الأعضاء أخر مرة سيوجه السؤال الاتي، سنبدأ الأن بتلاوة الأسماء بالتتابع، بالتسلسل، تفضل النائب أردلان نور الدين أخر مداخلة لتكون الصيغة واضحة.

– النائب أردلان نور الدين محمود هيبة الله:-

فقط توضيح فيما يتعلق بالفقرة (ثانياً) التصويت بالقناعة من عدمها هل هي موجهة الى السيد رئيس المفوضية فقط أم أعضاء المفوضية جميعاً؟ أقترح أن تكون صيغة السؤال هل القناعة بأجابات المفوضية من عدمها وليس السيد رئيس المفوضية فقط.

– السيد رئيس مجلس النواب:-

لا، نحن سألنا السيدة المستجوبة وأعلامكم أيضاً بقرار المحكمة الاتحادية أن الأجابة بالقناعة من عدمها على أجابة المفوضية التي وردت على لسان رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات فالحديث عن المفوضية كمجلس، السيدات والسادة السؤال الذي يطرح الأن من هو مقتنع بأجابة المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات التي وردت على لسان السيد رئيس المفوضية أثناء عملية الإستجواب المقتنع يؤشر على (نعم) وغير المقتنع يؤشر على(لا) ستوزرع أوراق للشخصيات من السادة النواب اللذين تتلى أسماؤهم بالتسلسل، نبدأ عملية التصويت الأن، أيضاً توجد قائمة أخرى يثبت بها الحضور من عدمه، اللجنة المختصة، السيد الأمين العام ما توفر لديكم من جاهزية تكملوه وتعطون الآخرين يكملون عملكم تفضلوا، الآن السؤال الذي يطرح من هو مقتنع بأجوبة المفوضية العليا المستقلة للأنتخابات التي وردت على لسان السيد رئيس المفوضية يؤشر على(نعم) غير المقتنع يؤشر على(لا) السيد الأمين العام اللجنة تأتي الى هنا.

نقرأ أسماء النواب لحضور للتصويت، ابتسام هاشم عبد الحسين، النائب إبراهيم محمد بحر العلوم، النائب إحسان ثعبان عبد علي كاظم، أحلام سالم ثجيل الحسيني، احمد إسماعيل إبراهيم، احمد جاسم صابر، احمد حمة رشيد، احمد سليم عبد الرحمن، احمد صلال عزيز، احمد طه ياسين، عشرة أسماء يتفضلون. فقط من تم ذكر أسمه يحضر للمنصة، احمد عبد حمادي، احمد عبد الله موسى، احمد عطية السلماني، احمد مدلول محمد، أردلان نور الدين، أرشد الصالحي، أزهار الطريحي، اسكندر وتوت، إسلام حسين عيسى، أسيا حاجي. يتفضلون. أشواق سالم، أشواق نجم الدين، إقبال عبد الحسين، إقبال علي موات، آلا تحسين حبيب، أمل عطية، أمل مرعي، أميرة كريم، أمين بكر، انتصار حسن علي، انتصار علي خضير، أنغام حوشي، أياد عبد زيد، أيمان رشيد، بان عبد الرضا، بختيار جبار، بدر محمود فحل، برهان كاظم، بنكين شوكت، بهاء هادي احمد، بهار سليمان، بيروان خيلاني، بيستون عادل، تافكة احمد، توفيق موحي، جاسم محمد جعفر، جبار عبد الخالق، جمال احمد سيدو، جمال عبد الزهرة مزعل، جمعة ديوان.

للتأكيد مرة أخرى المقتنع بأجوبة المفوضية بمعنى مجلس المفوضية بأجمعه يقول نعم والغير مقتنع يقول لا.

جميلة محمد سلطان، جنيد محمد عبد الكريم، جواد كاظم، جوزيف صليوة، حارث شنشل، حاكم عباس الزاملي، حامد عبيد مطلك، حامد موسى أحمد، حبيب حمزة إسماعيل، حجي كندور، حسام علي حسين، حسن توران، حسن حلبوص، حسن خضير، حسن خلاطي، حسن سالم، حسن محسن، حسين احمد هادي، حسين حسب عبد الحسين،

حمدان محمد شبلي، حمدي عباس محمد، حنان سعيد محسن، حنين قدو، حيدر حسن جليل، حيدر ستار فرحان، حيدر عبد الكاظم نعيمة، حيدر مطلك عبد الصاحب، خالد حمد علاوي، خالد عبيد جازع، ختام كريم عبد الرحمن، خديجة جابر جواد، خديجة وادي ميزر، خسرو عبد الله إسماعيل، خلف عبد الصمد خلف، خوشة وي خليل حكيم، خولة منفي جودة، رائد إسحاق.

الموضوع قناعة فقط وليس سحب ثقة.

رحاب نعمه مكطوف، رحيم صيهود، رزاق عبدالامه جاسم، رزاق محييس عجيمي، رسول راضي، رشيد عبود، رعد حميد كاظم، رعد فارس الماس، رنكين عبد الله، رياض عبد الحمزة، رياض غالي، ريبوار طه، ريزان دلير، ريناس جانو، زانا سعيد، زاهد محمد سلطان، زاهر ياسين، زيتون الدليمي، زينب ثابت كاظم، زينب عارف البصري، زينب عبد علي، زينب وحيد سلمان، ساجدة محمد يونس، سالم جمعة خضر، سالم صالح مهدي، سالم مطر عبد حسن، سامان فتاح حسن، سبهان سليمان صلبي، ستار جبار غانم، سرحان أحمد سرحان، سروة عبد الواحد، سعاد جبار، سعاد حميد، سعدون جوير، سليم شوقي، سليم همزة، سميرة جعفر، سهام موسى، سوران إسماعيل، سوزان بكر، سيروان عبد الله، شاخة وان، شامل محمد حسين، شروق توفيق، شيرين عبد الرحمن، شعلان عبد الجبار الكريم، شوان حويز، شيركو ميرزا، شيرين رضا، صادق حميدي، صادق رسول، صادق صالح، صالح مهدي مطلب، صباح عبد الرسول، صباح مهدي حسين، صفاء جار الله، صفاء عدنان، صلاح مزاحم، ضياء محي خلف، ضياء نجم عبد الله، طارق صديق، طالب شاكر، طالب عبد الكريم، طالب عبد الواحد، طلال الزوبعي، طه هاتف الدفاعي، ظافر العاني، عادل خميس، عادل رشاش، عادل عدنان حسن، عادل مهودر راضي، عادل نوري محمد، عالية نصيف، عامر حسان، عامر حسين جاسم، عائشة غزال مهدي، عباس جابر مطيوي، عباس حسن موسى، عبد الأله محمد طاهر، عبد الباري محمد، عبد الجبار رهيف، عبد الحسين عزيز أحمد، عبد الرحمن حسن خالد، عبد الرحيم جاسم محمد، عبد السلام عبد المحسن، عبد العزيز حسن حسين، عبد العزيز عبد نور، عبد القادر محمد عمر، عبد القهار مهدي، عبد الكريم عبد الصاحب محمد، عبد الكريم علي عبطان.

مرة أخرى المقتنع بالأجوبة يقول نعم والغير مقتنع يقول لا.

عبد الكريم محمد عبد الكريم، عبد الله حسن رشيد،عبد الهادي عوده إسماعيل، عبد الهادي موحان عبد الله، عبد الهادي محمد تقي سعيد، عبد الوهاب علي محمود، عبد الحسين معلاك مجهول، عبود وحيد عبود، عبير عيسى محمد، عثمان طاهر حاجي، عدنان رميض خرنوب، عدنان عبد المنعم رشيد، عدنان هادي نور، عرفات كرم مصطفى، عز الدين عبد الله حسين، عزيز كاظم علوان، عقيل عبد حسين ساجت، عقيل فاهم، علا عودة، علي جاسم محمد، علي حسين رضا، علي صبحي كامل، علي طالب عبد الحسين، علي عبد الجبار جواد، علي غركان، علي فيصل فهد، علي لفتة فنغش، علي مانع، علي محمد شريف، علي محمد حسين الأديب، علي معارج، علي نور علي محمد، علي يوسف عبد النبي، عماد يوحنا، عمار طعمة، عمار كاظم الشبلي، عهود عبد الزهرة عباس، عواد محسن محمد، عواطف نعمة ناهي، غادة محمد نوري، غازي فيصل نجرس، غزوان فيصل فاهم، غيداء سعيد عبد المجيد، فارس صديق نوري، فارس طه فارس، فارس عبد العزيز محمد، فاضل فوزي حسين، فاطمة سلمان، فالح حسن جاسم، فالح ساري عبد آشي، فائق دعبول عبد الله، فرات محمد عبد حسن، فرح باسل شريف، فردوس العوادي، فرهاد قادر، فريد الشعلان، فطم مهدي حسن، فيان دخيل، فيصل غازي حسين، قاسم حسن ساجت، قتيبة إبراهيم تركي، كاظم الصيادي، كاظم عطية كاظم، كامل ناصر سعدون، كامل نواف عبود، كاوة محمد مولود، لقاء مهدي، لمى جواد، لويس كارو، ليلى علي خضر، ماجد جبار عبد الحسين، ماجد خلف حمو، ماجدة عبد اللطيف محمد، مازن صبيح ظاهر، مثال جمال حسين، مثنى أمين نادر، محاسن حمدون، محسن السعدون، محسن عثمان، محمد تقي علي، محمد حمزة جار الله، محمد ريكان حديد، محمد سعدون حاتم، محمد عباس سلمان، محمد عثمان عزيز، محمد علي حسين، محمد علي محمد تميم، محمد كاظم لكاش، محمد كون حميدي، محمد ماشي جري، محمد ناجي محمد، محمد ناصر دلي، محمد نوري العبد ربه، محمد هوري ياسر، محمود داود سلمان، محمود رضا أمين، محمود صالح عاتي، مسعود حيدر، مشعان ركاض، مطشر حسين، مناضل جاسم محمد، منال وهاب محمد، منصور البعيجي، منوة شويش صباح، منى صالح العميري، منى قاسم باقر، مهدي أحمد حافظ، مهدي حسين خليل، موفق باقر كاظم، ميثاق إبراهيم فيصل، ميثاق عبد الكاظم هيل، ميديا جمال علي خان، ميزر حمادي سلطان، ميسون سالم فاروق، ناظم كاطع، ناهدة حميد لفتة، ناهدة زيد منهل، نايف مكيف شنان، نجاة ساير مهنا، نجم عبد الله زغير، نجيبة نجيب إبراهيم، ندى عبد الله جاسم، ندى عنتر خال، نهلة جبار خليفة.

المقتنع يكتب نعم والغير مقتنع يكتب لا، وهي قناعة وليس سحب ثقة.

نهلة حسين سعد الله، نواف سعود زيد، نوال جمعة، نورة البجاري، نوزاد رسول حسن، نيازي محمد مهدي، هادي فرحان عبد الله، هاشم راضي جبار، هاني موسى بدر، هدى سجاد، هشام عبد الملك السهيل، هلال حسين عذيب، هناء اصغر محمد، هناء تركي عبد حسن، هوشيار عبد الله فتاح، هيثم رمضان عبد علي، وفاء كاظم عراك، ياسر عبد صخيل، ياسر محمد جابر، يحيى احمد فرج، يونادم يوسف كنا، ئاريز عبد الله أحمد، الأستاذ ئارام الشيخ محمد من ضمن الأسماء أيضاً.

الآن يغلق صندوق التصويت، وإعلامنا بأعداد الموقعين من السيدات والسادة الأعضاء الحاضرين فعلاً في عملية التصويت، المستشار القانوني يكون حاضر أيضاً، أنا من ضمن المصوتين، نعلم المجلس بأعداد المصوتين فعلاً من خلال توقيع كل شخص حضر وإستلامه ورقة التصويت،

عدد الذين أدلوا بأصواتهم من السيدات والسادة النواب الحاضرين والموقعين فعلاً واستلموا أوراق لعملية التصويت (٢٥٢) نائباً، نبدأ بعملية الفرز، عدد الأوراق الموجودة (٢٥٢) وهو مطابق لتوقيع السيدات والسادة أعضاء المجلس، نبدأ بعملية الفرز.

عدد النواب المقتنعين (١١٨) نائباً وعدد النواب غير المقتنعين (١١٩) نائباً والممتنعين عن التصويت (١٥) نائباً.

في هذا الجانب عندما طرح أمر التصويت بالقناعة كان ينبغي أن يكون العدد (١٢٧) نائباً لكي تكون القناعة لأن السؤال للمجلس هل أن المجلس مقتنع أو غير مقتنع النصف (١٢٦) زائد (١) أي (١٢٧) وعدم القناعة لا يعني سحب الثقة، المشرع في المادة (٦٣) من النظام الداخلي تحدث عن آلية سحب الثقة وبإمكان المستجوب معززاً (٥٠) توقيع أن يتقدم بطلب سحب الثقة وبعد ذلك سيعرض الأمر على مجلس النواب الموقر.

شكراً لهذه الممارسة.
ترفع الجلسة إلى يوم الخميس الساعة الحادية عشر صباحاً.

رفعت الجلسة الساعة (٢:٥٠) ظهراً.

****

****

***